العرب
الجمعة 2020/04/03
السنة 42 العدد 11666

حزب الله يستثمر أزمة كورونا لترميم صورته وتأكيد سلطته

الحزب يبذل جهودا مضاعفة لإنجاح مهمة وزير الصحة المحسوب عليه

جنود من نوع آخر

حزب الله يعتبر أن مواجهة وباء كورونا لا يقل أهمية عن الحروب العسكرية التي يخوضها، ذلك أن نتائجها ستؤثر بشكل مباشر على وضعه سلبا أو إيجابا، لاسيما وأن الحزب بات المتحكم الفعلي في مفاصل القرار الحكومي، وأي أخطاء سيتحمل هو تبعاتها.

بيروت – يحشد حزب الله اللبناني قواه وموارده للسيطرة على تفشي فايروس كورونا مستخدما فرقا من المتطوعين والأطباء وكذلك المنشآت للقيام بدور بارز في مكافحة الوباء الذي ينتشر بنسق سريع في البلاد، حيث قفز عدد الإصابات إلى 494 حالة مع تسجيل 16 وفاة.

وتأتي حملة حزب الله في إطار جهود أوسع نطاقا للأحزاب اللبنانية التي تتسابق بمختلف انتماءاتها الطائفية لإظهار قدرتها على تقديم يد العون في هذا الوضع الطارئ، خاصة مع تنامي المخاوف حيال قدرة المنظومة الصحية على الصمود.

ولا تخلو الحملة التي يخوضها الحزب من أهداف دعائية سياسية خاصة مع انحسار شعبيته، جراء سياساته الداخلية وارتباطاته الإقليمية التي أثقلت كاهل الدولة اللبنانية وأدت إلى عزوف القوى الدولية والعربية عن تقديم الدعم للبنان في ظل انهيار دراماتيكي للوضع الاقتصادي والمالي.

وزاد تعاطي حزب الله مع بداية تفشي الفايروس في لبنان من حالة التململ تجاهه حينما رفض بداية غلق الأجواء مع داعمته إيران التي تحولت إلى إحدى أبرز المناطق الموبوءة في العالم، قبل أن يضطر إلى التراجع عن قراره جراء حملة ضغط سياسية وشعبية كبيرة طالبت بتطبيق هذا الإجراء.

ويقول محللون إن النخبة السياسية في لبنان بمختلف توجهاتها ترى في الدخول على خط مواجهة فايروس كورونا فرصة لاستعادة بريقها لدى الشعب والتي تأثرت سلبا قبل ستة شهور أثناء احتجاجات شعبية شملت أنحاء مختلفة من البلد على فساد الحكم والمشكلات الاقتصادية المتجذرة. ويشير المحللون إلى أن الجهد الضخم في هذا السياق يبقى لحزب الله، لاسيما وأن الأخير يرى في نفسه أيضا المعني الأساسيّ بالمعركة الصحية في مواجهة الوباء، حيث يتولى وزير موال له الإشراف على وزارة الصحة.

وسبق أن عبرت الولايات المتحدة التي تصنف الحزب تنظيما إرهابيا عن تحفظها على حصول الحزب على حقيبة الصحة في ظل خشيتها من أن يعمد الحزب إلى استغلالها لمصالحه الخاصة، لاسيما وأن هذه الوزارة تحصل على دعم مالي مجز من واشنطن ومن عدة دول داعمة.

> سبق وأن عبرت الولايات المتحدة التي تصنف حزب الله تنظيما إرهابيا عن تحفظها على حصوله على حقيبة الصحة

وفي جولة إعلامية لمسؤولين في حزب الله في بيروت الثلاثاء افتتحت الجماعة مركزي فحص جديدين، إضافة إلى أسطول من سيارات الإسعاف العديد منها مزودة بأجهزة تنفس صناعي ومستشفى مخصص بالكامل لعلاج مرضى كورونا في إطار ما وصفته بأنه حملة مكافحة على مستوى البلاد.

وقال المسؤول في حزب الله حسين فضل الله "الهدف تخفيف الضغط عن وزارة (الصحة) والمستشفيات والدولة... لدينا فريق متطوع يزيد على 25 ألفا". ويعاني لبنان، الذي يبلغ عدد سكانه نحو ستة ملايين نسمة، من أزمة مالية أسفرت عن استنزاف النقد الأجنبي وهبوط قيمة الليرة.

ويحذر مسؤولون في قطاع الصحة من أن نظام الرعاية الصحية غير مجهز للسيطرة على تفشي الفايروس الذي قد يستنزف على نحو سريع إمدادات أصبحت شحيحة بفعل نقص الدولار على مدى شهور.

وقال مهند الحاج علي من معهد كارنيجي للشرق الأوسط "حزب الله وبقية المؤسسة السياسية... يرون أن أزمة فيروس كورونا فرصة لتوفير خدمات وتقديم أنفسهم على أنهم الأحزاب التي تحمي مجتمعاتها... حزب الله في الصدارة".

وأعلن الحزب الذي بات يتصرف في السنوات الأخيرة على أنه الوصي على الدولة اللبنانية، قبل أيام وعبر القناة الفضائية "المنار" التي يملكها، عن خطة لمواجهة وباء كورونا.

وأكد رئيس المجلس التنفيذي في الحزب هاشم صفي الدين أن هذه الخطة "تتكامل مع خطة الأجهزة الحكومية ولا تتعارض معها"، شارحاً أن العديد الصحي لهذه الخطة هو "4500 طبيب وممرض، إضافة إلى نحو 20 ألفا من الكوادر الخدمية الصحية والميدانية، كما سيجري تجهيز مستشفى ليصبح جاهزا خلال أيام لاستقبال المرضى".

وبحسب صفي الدين فقد بدأوا "تجهيز 32 مركزا طبيا احتياطيا لمواجهة كورونا في كل المناطق اللبنانية"، متحدثا عن جهد مشترك يقوم به حزب الله مع حليفته حركة أمل الشيعية لمواجهة الفايروس.

وأصبح حزب الله المدعوم من إيران أكثر انخراطا في شؤون إدارة الدولة في الأعوام الماضية، ونجح في استغلال الحراك الشعبي الذي اندلع في لبنان لتكريس سلطته السياسية من خلال فرض حكومة اللون الواحد بقيادة حسان دياب. ولطالما اعتبر منتقدو الحزب أنه دولة داخل الدولة بسبب قوته العسكرية، وعلى الرغم من أن مجمل خطته لمكافحة فايروس كورونا يعتمد على مستشفياته وعياداته الخاصة فإن الحزب أكد أنه سيرسل أيضا أطباء إلى مستشفيات حكومية حسب الحاجة.

وقال فضل الله "مستوى الجهوزية (للحرب) واحد لكنْ تختلف الأهداف".

كما نفذت أحزاب أخرى، سنية ومسيحية ودرزية، مبادرات أصغر نطاقا مثل تطهير الأماكن العامة وتوزيع أغذية على المحتاجين وتعزيز الوعي.

واشترى حزب التيار الوطني الحر المسيحي معدات فحص سريع من الصين لاستخدامها في عيادات متنقلة سيديرها. وتبرع الزعيم السياسي الدرزي وليد جنبلاط للمستشفيات بينما جهز حزبه التقدمي الاشتراكي مناطق للحجر الصحي لاستخدامها إذا تطلب الأمر.

وتشارك حركة أمل الشيعية، بزعامة رئيس البرلمان نبيه بري، في بعض جوانب حملة حزب الله وهو ما أكده الأخير، كما تدير حملتها الخاصة. وأمر بري الحكومة بسداد المستحقات المتأخرة للمجالس المحلية لمساعدتها في مكافحة الفايروس على المستوى المحلي.

ووزع تيار المستقبل، وهو حزب سني بزعامة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري، عبوات غذائية.

وقال فضل الله إن إجراءات حزب الله تشمل مركز اتصالات وثلاثة مراكز حجر بها 170 سريرا وتتسع لما يصل إلى ألف مريض و64 لجنة اجتماعية لمتابعة احتياجات الأسر المتضررة من الآثار الاقتصادية المترتبة على تفشي الفايروس.

ويرى مراقبون أن حزب الله ينظر إلى معركة احتواء فايروس كورونا على أنها لا تقل أهمية عن الحروب الإقليمية التي يخوضها، لسبب بسيط وهو أنه سيكون في صدارة المتأثرين بنتائجها سلبا أو إيجابا.

ضغوط دولية تدفع حركات سودانية إلى اللحاق بقافلة السلام

الخرطوم – استأنفت الحكومة السودانية الخميس، مفاوضات السلام مع الحركات المسلحة بعد نحو أسبوع من توقفها، إثر الوفاة المفاجئة لوزير الدفاع، جمال الدين عمر، في جوبا، وعادت هذه المرة عبر تقنية الاتصال المرئي نظراً للإجراءات الصحية التي فرضها فايروس كورونا.

وأكد رئيس لجنة وساطة جنوب السودان، توت قاتلوك، أن الأطراف اتفقت على أن يكون الحوار بصورة غير مباشرة خلال أبريل الجاري، وتم تسليم رؤية مسار دارفور، ومسار المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق) بشكل منفصل عن القضايا العالقة، وإرسالهما إلى وفد الحكومة السودانية في الخرطوم للدراسة والرد.

وعبّرت تصريحات قاتلوك عن إمكانية مد فترات التفاوض التي كان من المفترض أن تنتهي في 9 أبريل الجاري، حيث أن الملفات العالقة التي تتعلق بالترتيبات الأمنية والسلطة والثروة والقضايا القومية بحاجة إلى جهود مكثفة لحسمها.

ويرى مراقبون أن مد فترة التفاوض يُفسح المجال أمام حركات وتنظيمات جديدة للانخراط في المحادثات بعد أن جرى التوافق بين الحكومة والجبهة الثورية على توقيع اتفاق نهائي للسلام قريبا، لذلك تحاول الحركات غير المنضوية في الجبهة استغلال عامل الوقت والأجواء الدولية الداعمة لوقف الحروب للحصول على مكاسب سياسية عديدة.

وتدرك الحركات المسلحة أن استمرار المعارك ضد الحكومة المدنية التي تلقى دعماً دولياً واسعاً لن يكون في صالحها، حيث ستظهر كأنها الطرف الساعي إلى العنف، مع وجود رغبة عارمة في إنهاء الصراعات التي استمرت لعقود طويلة، وربما تخسر معاركها الداخلية مع الحركات الأخرى الموقعة على السلام لما سوف تحققه من حضور سياسي وشعبي.

ودفع هذا العامل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، جناح عبدالعزيز الحلو، إلى تمديد وقف العدائيات في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق لنهاية يونيو المقبل، في ظل جهود حثيثة تقوم بها الوساطة لإقناع الحركة بالتخلي عن شرط علمانية الدولة للدخول في المفاوضات.

وقال الحلو، الثلاثاء، إن الخطوة تأتي كبادرة حسن نية من أجل الحلّ السلمي للصراع السوداني، ومنح محادثات السلام الفرصة للنجاح، ووجّه جميع وحدات الجيش الشعبي بالامتناع عن أيّ أعمال عدائية، باستثناء حالات الدفاع عن النفس وحماية المدنيين.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب"، عن وجود وفد تفاوضي تابع للحلو في جوبا، وفي حال جرى إقناع الوفد بالمشاركة في المفاوضات قد تعلن الوساطة تمديد التفاوض لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من شهر لإعطاء فرصة للتواصل بين الحكومة والحركة، ويكون هناك اتفاق مواز لنظيره الذي توقعه الحكومة مع الجبهة الثورية.

ووافقت حركة تحرير السودان، جناح عبدالواحد نور، على دعوة الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في دارفور، لكنها جددت رفضها الانضمام إلى عملية السلام الجارية في جوبا، ووصفتها بأنها "تجميلية لإضفاء الشرعية على حكومة انتقالية تفتقر إلى السيادة الحقيقية".

ويرى متابعون أن موقف عبدالواحد نور الذي يقيم في فرنسا منذ فترة وحصل على جنسيتها مؤخرا، لا ينفصل عن توجه باريس كداعمة لإحلال السلام في مناطق النزاعات، تماشياً مع التوجه الدولي الراغب في تحجيم الصراعات.

وأطلق الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الأسبوع الماضي، نداء من أجل وقف إطلاق النار في المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء العالم للسماح بجهود مكافحة انتشار فايروس كورونا، وتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين.

ودعا رئيس البعثة المختلطة في دارفور "يوناميد"، جيرمايا ماما بولو، الأحد، حركة تحرير السودان، جناح عبدالواحد نور، للانضمام إلى عملية السلام في جوبا ووقف القتال في دارفور، وأعقب ذلك بيومين قيام منسقة الشؤون الإنسانية في السودان، قوي يوب سون، بالحث على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء السودان.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، أبوالقاسم إبراهيم آدم، إن الحركات المسلحة وجدت نفسها مرغمة على مسايرة الوضع الدولي الجديد، وأضحى لديها خياران لا ثالث لهما، إما الانفتاح على المفاوضات أو أن تكون في طي النسيان، وبالتالي سوف تبحث عن أقل المكاسب من دون أن تحصل على كل ما تسعى إليه.

وأضاف لـ"العرب"، أن بقاء أي مجموعة مسلحة بعيداً عن السلام يُفقدها التعاطف الدولي بعد أن عانت من ويلات الحروب سنوات طويلة، وعلى حركة الحلو، تحديداً، تقديم تنازلات عاجلة بحثاً عن تواجد مستقبلي تطمح إليه في السلطة، وقرار وقف العدائيات نهائيا أول القرارات التي ستقدم عليها قريبا.

> بقاء أي مجموعة مسلحة بعيداً عن السلام يُفقدها التعاطف الدولي بعد أن عانت من ويلات الحروب سنوات طويلة

ولفت الهادي إدريس يحيى، رئيس الجبهة الثورية، في حوار أجرته معه "العرب" قبل أيام، إلى استئناف المباحثات مع وفد الحكومة بشأن ملف الترتيبات الأمنية بمسار دارفور مطلع أبريل، على أن يعقبها توقيع اتفاق نهائي بشأن مسار المنطقتين خلال الأسبوع الأول من الشهر ذاته، وجرى التوافق على تحديد مدة زمنية تصل إلى خمسة أيام لمناقشة قضايا السلام التي سوف تشمل الترتيبات الأمنية ونظام الحكم في الأقاليم والهوية وعلاقة الدين بالدولة.

وما يدعم توسيع دائرة السلام، أن الحكومة الانتقالية في حاجة إلى إنهاء أزمات الهامش والأطراف والوصول إلى اتفاق يحظى برضاء داخلي يعوّض إخفاقها في مجالات أخرى.

وتحاول الحكومة التوافق مع الحركات المسلحة بكافة أطيافها لدفع الولايات المتحدة نحو رفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، وسد جميع الثغرات التي تؤدي إلى تأخر هذا الإجراء، لأن العديد من الحركات تنشط على المستوى الدولي وقد يقود إبعادها عن السلام إلى تشويه صورة مناطق الهامش وسط أوضاع صعبة يعاني منها المواطنون.

آن الأوان لخفض السلاح

دياب يسحب ملف التعيينات خشية تفكك حكومته

بيروت – سحب رئيس مجلس الوزراء اللبناني حسان دياب بند التعيينات المالية من مداولات اجتماع مجلس الوزراء الذي جرى الخميس، في ظل خشيته من تفكك حكومته على خلفية صراع بين مكونات ظهيرها السياسي على تقاسم "كعكة" تلك التعيينات.

وقال رئيس الوزراء إن "تناول ملف التعيينات بالشكل الذي تمّ لا يشبهنا كحكومة تكنوقراط". وأوضح دياب "كان من المفروض أن يستند الاختيار في التعيينات على المعايير الأكاديمية والكفاءة العلمية والخبرة فقط، وليس وفقاً لحسابات المحاصصة السياسية. بكل أسف، ما حصل يخالف قناعاتي ومنطلقاتي وتوجهاتي. هذه التعيينات، بالطريقة التي تحصل، لا تشبهنا جميعاً كحكومة تكنوقراط، وأنا غير مرتاح إطلاقاً أن يتقدّم المعيار السياسي على معيار الكفاءة".

وشدد على "ضرورة وضع آلية شفافة لها الطابع القانوني، ربما من خلال إعداد مشروع لتعديل القانون المعمول به حالياً، أو عبر قرار من مجلس الوزراء على غرار الآلية التي اعتمدها في التعيينات الإدارية، ومن دون تدخل سياسي".

وردا على سؤال بشأن ما إذا كانت الخطوة قد أنقذت الحكومة من السياسة قال دياب "أنقذت ضميري".

وكان من المفترض أن تتم خلال جلسة مجلس الوزراء التي جرت في قصر بعبدا برئاسة ميشال عون، مناقشة التعيينات التي تهم حاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة المالية، وإقرارها، بيد أن تصاعد حدة الانتقادات والسجالات أجبرت دياب على التراجع.

وهدد تيار المردة بزعامة سليمان فرنجية، صراحة بسحب وزيريه من الحكومة في حال لم يتم منحه حصة من التعيينات، متهما بشكل ضمني التيار الوطني الحر بقيادة جبران باسيل بمحاولة الاستئثار بحصة المسيحيين من تلك التعيينات. ولم تقتصر الاعتراضات على الشركاء في الائتلاف الواحد (8 آذار) وإن اختلفت الأسباب، حيث أبدت قوى وشخصيات سياسية بارزة تحفظها على طريقة التعاطي مع هذا الملف وفي هذا الظرف الدقيق، الذي يمر به لبنان لجهة تدهور الوضع المالي للبلاد وتفشي وباء كورونا.

وكان دياب نفسه لم يسلم من سهام الانتقادات لجهة اتهامه بالتنسيق مع باسيل في هذا الملف دون سواه ودون مراعاة للتوازنات القائمة.

ويقول محللون إن قرار سحب هذا الملف حاليا من التداول إلى حين الاتفاقية على آلية، من شأنه أن يخفف حدة التوترات السياسية.